PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Akhbar Al Massai**
DATE:	**23-February-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**150,000**
TITLE :	**Governmental hospital medications.. nd class**
PAGE:	**06**
ARTICLE TYPE:	**Drug _Related News**
REPORTER:	**Rania Abdel Kereem**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

جودة المادة الفعالة تختلف عن التجارية

أدوية المستشفيات الحكومية.. فرز ثان

كـــــــورث عـــدة ومـــصـــائـب متتالية تصدرها لنا "اجزاخانات"وصيدليات المستشفيات الحكومية. أدوية غير صالحة أو منتهية الصلاحية وأحيانا محرمة دوليا، والكارثة أدوية مستعة "مخصوص" بخامات وجودة أقل للمستشفيات التابعة لوزارة الصحة. انعدام الضمير والفساد لم يترك حتى أوجاع وآلام المرضى، ولم يوقف أنينهم اباطرة الدواء على المتاجرة بأمراض الناس فى سبيل تحقيق أرباح وثروات طائلة . وكارثة عقار الافاستين المستخدم فى مستشفى رمد طنطا المحرم دوليا الذى اصاب ما يقارب ٢٠ حالة بالعمى ومن قبلها فضيحة محلول جفاف منتهى الصلاحية بمستشفى بنى سويف والذى اصاب ٣٢ طفلا - خير دليل على ان أدوية المستشفيات الحكومية - فرز ثان.

تدخل المستشفيات من خلال مناقصات تجريها الوزارة

بعد تحليلها .. والتلاعب يتم فى المعمل والتفتيش

قامت "الأخبار المسائى" بجولة داخل عدد من صيدليات تلك المستشفيات متقمصين دور مندوب مبيعات لاحدى شركات الأدوية، للوقوف على كيفية دخول الأدوية لها ومن المسئول عن ذلك وما إذا كان من حق أى شخص إدخال أى دواء لها. إلا أن الجولة أسفرت عن ان الوزارة المسئول الوحيد عن إدخال الأدوية المختلفة للصيدليات من خلال عمل مناقصات لشركات الأدوية.

وخلال الجولة داخل أروقة المستشفيات الحكومية وجدنا سهولة فى الدخول نظراً لعدم وجود بطاقة التأمين الصحى، إلا أننا وصلنا إلى صيدلية المستشفى من الداخل. تحدثنا مع الدكتور الصيدلى الذى رفض ذكر اسمه. وأكد أن الدواء الذى يدخل الصيدليات فى المستشفيات الحكومية لا يدخل إلا عن طريق مناقصات تتم من خلال وزارة الصحة، وليس عيباً أو بطريقة عشوائية، ولا يمكن أن يدخل مندوب لأى شركة ويسوق داخل المستشفى متلحاته. فهناك نظام لدخول وخروج الدواء.

وعن كيفية معرفة الدواء اذا كان صالحا للاستخدام الادمى أم لا قال " كل ما يمكن أن أعرفه بالنسبة لصلاحية الدواء يكون من خلال تاريخ صلاحيته فقط. لاننى لست معملا وليس لى صلاحية لتحليله". موضحا انه يقوم بعمل جرد للصيدلية كل ثلاثة أشهر، وإعادة الأدوية منتهية الصلاحية إلى إدارة التموين الطبى، وأنها المسئول عن تحديد صلاحية الدواء من كونه صالحا أم لا. وهى التى تقوم بتحليله بعد استلامه من المناقصات التى تتم عن طريق وزارة الصحة ومن ثم يتم إرساله إلى الصيدلية.

توجهت الأخبار المسائى بعد ذلك لإدارة التموين الطبى، لمحاولة استكمال رحلة التعرف على طرق وأساليب دخول الأدوية لمستشفيات الحكومة. إلا أن الأمر لم يكن سهلا. ولم يسمح لنا بالدخول إلا من خلال التحال صفة مندوب من شركة الأدوية.

وفى مستشفى السلام العام أوضحت لنا دكتورة "سيدلانية" انه لايمكن أن يمر مندوب أدوية بالمستشفى ويدخل ليعرض على المسئولين بها التوزيع لديهم، وعندما تكون هناك نواقص فى الأدوية، يطلب المستشفى الأصناف التى يحتاجها من الوزارة والتى تقوم بعمل مناقصات لعدد من الشركات وتختار الأنسب لها منهم، ولو أن الصنف لايوجد شركة له بالمناقصة يكون الطلب بالأمر من مديرة الفرع بالتموين الطبى.

موضحة ان الأدوية فى صيدلية المستشفى تخضع لرقابة وتفتيش دورى - أنا لازم اعمل مراجعة كل ٣ أشهر على الأكثر على الأدوية الموجودة لدى، وقبل تاريخ الانتهاء بـ ٣ أشهر اخرجها من الصيدلية، وهناك أصناف تورد يوميا لزيادة السحب عليها، ولكن هذا لايمنع أن بعض معدومى الضمير قد يتهاون فى الأدوية منتهية الصلاحية ولايخرجها من عهدته".

وكشفت دكتورة شرين أن مانعرفه عن شركات الأدوية انها يكون لديها خطان للانتاج، احدهما للمستشفيات الحكومية وصيدلياتها والآخر للصيدليات التجارية، وهذا يعنى أن هناك اختلافا فى المادة الفعالة ووجودة المنتج، معللة على الفساد متوغل فى المنظومة بأكملها "الكل عايز يكسب وخلاص، مش مهم على حساب مين، ولو فى تأمين صحى يحترم المواطن مثل أى دولة فى العالم لن يكون هناك خطان انتاج للشركة.

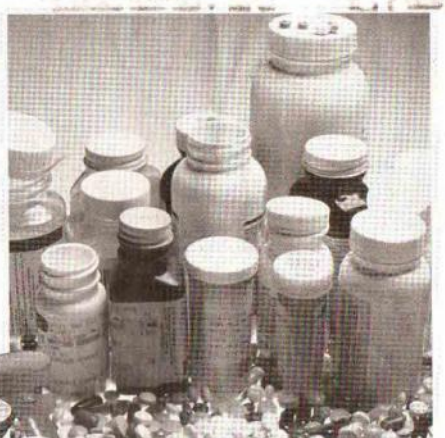

تسليم الأدوية للوزارة لضمان سلامة الكمية كاملة". مضيفا ان احيانا يكون التلاعب من خلال التفتيش على المصانع والذى يمرض لإغراءات كثيرة. وفى النهاية النفس البشرية ضعيفة.

"الوزارة واللى شغالين فى المجال بيعتمدوا ان الشعب المصرى ماشى بالبركة، وبيقولوا ماهو الناس بتتعالج بفلوسها سنين بدواء الوزارة وعايشين". هذا ماذكره دندراوى عن تعامل الوزارة مع المرضى، موضحا ان السياسة المتبعة هى ان تخلى الوزارة مسئوليتها بانها تعطى دواء للمواطن، ودون النظر هل هو سيعالجه ام "مش عشانها انها تضر والا تفيد دى مشكلة المريض، لاهايعترض على قضاء ربنا". معتبرة أن المريض يقطع تذكرة بـ ٢ جنيه وهذه الخدمة كافية لهذا المبلغ والتأمين الصحى يختفى وتختلف الخدمة المقدمة به وفق الجهة المؤمنة على عاملها.

وأكد ان اكبر فساد فى مصر يكمن منظومة وزارة الصحة، خاصة وان تجارة الدواء تأتى فى المرتبة الثانية بعد تجارة السلاح، والأباطرة المسيطرين عليها لن يسمحوا بالمساس بها، وهؤلاء بالنسبة للدولة قامات اقتصادية لاتستطيع محاربتهم، وسيبقى المواطن ليس له دية، والحل بيد الله فقط.

من يسأل عن دخول الدواء للمستشفيات الحكومية هو وزير الصحة، فالوزارة هى المسئول الأول والرئيسى فى دخول الأدوية. كما أكد دكتور أحمد فاروق عضو نقابة الصيادلة الحكوميين" المستشفى تطلب المتواقص لديها وتحدد كل مديرية احتياجاتها وفق طلبات المستشفيات. وترسلها لوزارة الصحة وتقوم الوزارة بعمل مناقصات لعدد من الشركات للأدوية المطلوبة، أما نحن كنقابة صيادلة لانجرى مناقصات"

وأضاف انه من المفترض ان تكون الأدوية المستخدمة فى المستشفيات الحكومية على نفس مستوى الجودة لما هو خارجها، إلا انه وكما جرى العرف دائما يشكك فى جودة هذا الدواء التابع لوزارة الصحة أو أى جهة حكومية حتى لو كان على نفس الجودة لما يراه المواطن من نتائجه عليه. قائلا "سنفترض انه على نفس الجودة، فالمشكلة الأكبر فى طرق صرف الدواء والمسئولين عن الصرف".

ضعف الخدمة الطبية والدوائية التى تقدم للمرضى خاصة فى مستشفيات الحكومة من الأمور التى رفضها بشدة عضو نقابة الصيادلة " نحن للأسف نقدم اسوأ خدمة فى مستشفياتنا العامة، ولايوجد فى أى دولة بالعالم هذا المستوى فى الصحة من الانحطاط والتعامل مع المرضى من منطلق "على قد فلوسهم" أمر غير آدمى ومرفوض".

معلقا على أنه لابد من إعادة النظر فى كيفية تقديم الخدمة الدوائية، والتعامل معها على انها أمن دواء قومى يجب أن يصرف عن طريق منظومة دوائية محترمة. المنظومة الدوائية فى مصر تفتقد للانضباط، ويجب ألا يكون الصيدلى الذى همش ليكون "وكيل صرف الدواء" مجرد بائع للدواء يقتصر دوره على تقديم الدواء للمريض من على الأرفف، فدوره هام وخطير فى تحديد التفاعلات الدوائية والجرعة التى تعطى للمريض والآثار الجانبية للدواء.

مطالبا بتنفيذ القرار الوزارى السابق بتطبيق الصيدلة الاكلينيكية على كافة المستويات، لأن هذا يوفر الملايين لأنها تعتمد على تحديد الجرعة المطلوبة للمريض بالضبط مما يوفر كميات كبيرة من الأدوية المهدرة.

وعلى جانب آخر اكد دكتور محمود فتوح رئيس اللجنة النقابية للصيادلة الحكوميين كل الاحتمالات واردة " لو حصل مشكلة فى أى صنف يتحمل المسئولية أولا المصنع المنتج، ثم معامل الهيئة القومية للبحوث والرقابة الدوائية التابعة لوزارة الصحة لانها هى التى حللته وأقرت بسلامته وهو غير ذلك. وفى بعض الأحيان تأتى الأدوية بالأمر المباشر من خلال مدير المستشفى، وهنا المسئولية تقع عليه مباشرة".

واستبعد أن تكون هناك أدوية مغشوشة الجودة والمفعول تدخل للمستشفيات الحكومية باعتبارها أقل سعرا "مفيش حاجة اسمها أدوية درجة ثانية. ولكن الأدوية دى بتدخل بأسعار أقل لان الشركة المنتجة عشان تنزله السوق لازم تعمله دعاية بوسائل مختلفة، وبتدفع بس مرتبات مندوبين مش أقل من نص مليون، لكن لو وردته للوزارة ستوفر كل هذه الدعاية. إضافة إلى أنها لا تضعه فى عبوات خارجية ولا تقدم معه النشرة وهذا يقلل من السعر. وهنا لاتتكلف الشركة سوى المادة الفعالة ومصاريف التصنيع وبيسلم من المصنع للوزارة مباشرة. ومن خلال الوزارة سينشر مستحضرها فى كل مكان بالجمهورية. وفى نفس الوقت دخوله الصحة أكبر دعاية لأنه أصبح قانونى".

واستطرد أن المشكلة الاساسية ليست فى الجودة ولكن فى سياسة صرف الأدوية للمواطنين، فالطبيب يتعامل مع المرضى وكأنهم واحد. ويعمم دوميين أو ثلاثة على مختلف الأمراض "الحكومة لايهمها سوى أن تصرف علاج لأنها تقدم خدمة علاجية للمرضى، دون النظر إلى من سيأخذ هذا، وقانون حماية على البلد، وثقافة لاتتغير للحكومات المتعاقبة لصرف الدواء والسلام، وأطباء بتدى علاج فى غير محله".

وأشار دكتور فتوح الى اننا بحاجة الى ترشيد الاستهلاك الطبى ومراعاة ربنا وضمائرنا فى التعامل مع الجمهور، وان تنفير المنظومة بأسرها وعلى رأسها العنصر البشرى، لانه لايمكن ان يدخل عقار واحد إلى مستشفيات الحكومة دون ان يمر على معاملها ويحلل ويتأكد من سلامته وجودته، معلقا على القوافل الطبية وانها من أكثر الوسائل اهدارا للأدوية. فتذهب عدة سيارات محملة بالأدوية للقرى وتوزع على الناس الأدوية "بهبل". " لو عايزين فعلا نساعد مرضى القرى والنجوع فى المحافظات تعطى أدوية القافلة للمستشفى فى المنطقة وهى تعطى المريض المحتاج".

رانيا عبدالكريم

ربيع دندراوى: لا يوجد لدى وزارة الصحة ما يسمى بالمواصفات القياسية.. المهم التركيز والمادة الفعالة فقط

محمود فتوح

3 جهات مسئولة عن الأدوية الفاسدة المصنع ومعامل وزارة الصحة والأمر المباشر لمدير المستشفى

صيدلانية: لو هناك تأمين صحى يحترم المواطن لن يكون هناك خطا إنتاج للشركة

VANTAGE® COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET